

روح المعاني

دلالة على أنه لا بيان أريد من هذا البيان ولا آية أدل من هذه الآية وتفخيم شأن الآيات من اسم الإشارة وإضافتها إلى D وجعل تنلوها حالا مع ضمير التعظيم ثم تكرير الأسم الجليل للنكتة المذكورة وإضافتها إليه بواسطة الضمير مرة أخرى وقد ذكر ذلك الزمخشري وتعقبه أبوحيان بأنه ليس بشيء لأن فيه من حيث المعنى إقحام الأسماء من غير ضرورة والعطف والمراد غير العطف من إخراجهِ الباب البديل لأن تقدير كرم زيد إنما يكون في أعجبي زيد كرمه بغير واو على البديل هذا قلب لحقائق النحو وإنما المعنى في المثال أن ذات زيد أعجبت وأعجبه كرمه فهما إعجابان لا إعجاب واحد وهو مبني على عدم التعمق في فهم كلام جارٍ .

ومن تعمق لا يرى أنه قائل بالأقحام وإنما بيان حاصل المعنى يوهمه وبين هذه الطريقة وطريقة البديل مغايرة تامة فقد ذكر أن فائدة هذه الطريقة وهي طريقة إسناد الفعل إلى شيء والمقصود إسناده إلما عطف عليه قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه من جهة الدلالة على أنه صار من التلبس بحيث يصح أن يسند أوصافه وأفعاله وأحواله إلى الأول قصداً لأنه بمنزلته ولا كذلك البديل لأن المقصود فيه بالنسبة هو الثاني فقط وهنا هما مقصودان فإن قلت : إذا لم يكن ذلك الوصف منسوبا للمعطوف عليه لزم إقحامه كما قال أبو حيان وما يذكر من المبالغة لا يدفع المحذور وعلى فرض تسليمه فدلالته علما ذكر بأي طريق من طرق الدلالة المشهورة .

أجيب بأنه غير منسوب إليه في الواقع لكن لما كان بينهما ملازمة تامة من جهة ما ككون الآيات ههنا بإذنه تعالى أو مرضية له D وجعل كأنه المقصود بالنسبة وكني بها عن ذلك الاختصاص كناية إيمائية ثم عطف عليه المنسوب إليه وجعل تابعا فيها وبهذا غابر البديل مغايرة تامة غفل عنها المعترض فالنسبة بتمامها مجازية كذا قرره بعض المحققين . وقال الواحدي : أي فبأي حديث بعد حديث D أي القرآن وقد جاء إطلاقه عليه في قوله تعالى : نزل أحسن الحديث وحسن الإضمار لقريئة تقدم الحديث وقوله سبحانه : وآياته عطف عليه لتغايرهما إجمالا وتفصيلا لأن الآيات هي ذلك الحديث ملحوظ الأجزاء وإن أريد ما بين فيه من الآيات والدلائل فليس من عطف الخاص على العام لأن الآيات ليست من القرآن وإنما وجه دلالتها وإيرادها منه فيكون في هذا الوجه الدلالة أيضا على حال البيان والمبين كما في الوجه الأول وقال الضحاك : أي فبأي حديث بعد توحيد D ولا يخفى أنه بظاهره مما لا معنى له فلعله أراد بعد حديث توحيده تعالى أي الحديث المتضمن ذلك أو هو بعد تقدير المضاف من باب أعجبي زيد وكرمه وأيا ما كان فالفاء في جواب شرط مقدر والظرف صفة حديث وجوز أن يكون

متعلقا بيؤمنون قدم للفاصلة .

وقرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي يؤمنون بالتاء الفوقانية وهو موافق لقوله تعالى :
وفي خلقكم بحسب الظاهر والصورة وإلا فالمراد هنا الكفار بخلاف ذلك .
وقرأ طلحة توقنون بالتاء الفوقانية والقاف من الأيقاف ويل لكل أفاك كثير الأفك أي الكذب
أثيم .

7 .

- كثير الأثم والآية نزلت في أبي جهل وقيل : في النضر بن الحرث وكان يشتري حديث
الأعاجم ويشغله الناس عن استماع القرآن لكنها عامة كما هو مقتضى كل ويدخل من نزلت فيه
دخولا أوليا و أثيم صفة أفاك وقوله تعالى : يسمع آيات الله صفة أخرى له وقيل استئناف وقيل
حال من الضمير في أثيم